

محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2016)

في إطار نموذج ARDL

Determinants of Family Savings in Algeria during the Period (1970-2016)
In the ARDL form window

د/ بوالكور نورالدين

Boulkour Noureddine

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائر

البريد الإلكتروني: nboulkour@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل و المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2016)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL، من أجل اختبار نموذج الادخار العائلي المتكون من المتغيرات الاقتصادية التالية: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، العرض النقدي بالمفهوم الضيق، سعر الفائدة، الاستهلاك الخاص، و الضرائب المباشرة، من خلال: اختبارات جذر، اختبار التكامل المشترك بمنهج الحدود، واختبار تصحيح الخطأ ARDL، و الاختبارات التشخيصية الأخرى، و اختبارات الاستقرار الهيكلي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن: محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة المدروسة تتمثل في: العرض النقدي بالمفهوم الضيق، الضرائب المباشرة، الاستهلاك الخاص، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم. وبالنظر إلى مرونة الادخار العائلي بالنسبة إلى المتغيرات المفسرة له، نجد بأن المحدد الأول للادخار العائلي في الجزائر يتمثل في: العرض النقدي بالمفهوم الضيق بمرونة (2.27)، ثم الضرائب المباشرة بمرونة (1.68)، فالاستهلاك الخاص بمرونة (0.88)، وبعد ذلك يأتي الناتج المحلي الإجمالي بمرونة (0.72)، وأخيرا معدل التضخم بمرونة (0.45). كما توصلت الدراسة إلى أن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تتم خلال ثمانية أشهر ونصف، إذ بلغت القيمة المعنوية لمعامل التصحيح (-1.172495).

الكلمات المفتاحية: الادخار العائلي، نموذج ARDL، محددات الادخار العائلي، التكامل المشترك بمنهج الحدود، تصحيح الخطأ ARDL.

Abstract:

This study aims at identifying the factors and economic variables affecting household savings in Algeria during the period (1970-2016) using the ARDL model to test the family savings model which consists of the following economic variables: GDP, inflation rate, Money supply in the narrow sense, interest rate, private consumption, and direct taxes, through: root tests, joint integration test with border methodology, ARDL error correction test, and other diagnostic tests and structural stability tests.

The study found that: the determinants of family savings in Algeria during the period studied are: narrow money supply, direct taxes, private consumption, GDP, inflation rate. Given the elasticity of household savings relative to the explanatory variables, we find that the first determinant of household savings in Algeria is: the narrowly defined monetary offer (2.27), direct taxes with flexibility (1.68), elastic consumption (0.88) GDP is flexible (0.72) and finally inflation is elastic (0.45). The study also found that the speed of the adjustment from the short to the long term takes place within eight months and a half, with a significant value of correction coefficient (-1.172495).

Keywords: Family Savings, ARDL Model, Family Savings Determinants, Joint Integration with Boundary Method, ARDL Error Correction.

تمهيد:

يلعب الادخار العائلي دورا كبيرا ومحوريا في زيادة الادخار الوطني، ويعتبر الأساس القاعدي للرفع من النمو الاقتصادي في أي اقتصاد وطني.

فالادخار الوطني هو مصدر من مصادر التمويل الداخلي، و له دور بارز في زيادة الناتج المحلي الإجمالي و الدخل الوطني، ويشكل الادخار العائلي حجما كبيرا من هذا الادخار، فالدول التي حققت زياد معتبرة في معدلات الادخار، استطاعت أن تحسن معدلات نموها الاقتصادي، و بالتالي فإن العوامل التي تؤثر سلبيا على الادخار الوطني وتؤثر على حجمه ومعدلات نموه في مختلف الدول، ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند وضع السياسات الملائمة لتعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها في شرايين الاقتصاد الوطني، من أجل تدعيم و الرفع من مستوى الاستثمار الوطني.

إن أهمية الادخار العائلي في الاقتصاديات الوطنية لم يكون وليد الظروف التي تحيط بالاقتصاديات الحديثة وحاجتها الماسة إلى التمويل الذاتي، وإنما الاهتمام بالادخار العائلي يعود إلى قرون خلت، وبالضبط إلى عهد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بقيادة أدام سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، حيث بينوا أن زيادة الثروة والازدهار الاقتصادي يقوم على التكوين الرأسمالي والذي يسبقه بالضرورة تعبئة المدخرات في الاقتصاد القومي.

إن مستوى الادخار العائلي في أي اقتصاد يحدد مستوى الادخار الوطني ومنه مستوى الاستثمار الكلي ومن ثم مستوى النمو الاقتصادي ودخول الأفراد ومستويات معيشتهم. كما يشير الادخار العائلي إلى ذلك الجزء من الدخل المتاح الذي لم يوجه إلى الاستهلاك، أي فائض الدخل عن الاستهلاك، إذ يمكن التعبير عنه بالفرق بين الدخل المتاح وما ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية. ويعود الاهتمام الكبير الذي على حاز عليه من قبل الأكاديميين وأهل الاختصاص في مختلف الدول لانخفاض معدلاته بشكل كبير خاصة في الدول النامية مثل الجزائر.

إن تنمية وتعزيز مستوى الادخار العائلي في الجزائر، يعتبر ضرورة لا مناصه منها، خاصة في ظل سعي الحكومة الجزائرية إلى تنفيذ برامج اقتصادية من شأنها النهوض بقطاعات اقتصادية معينة تحل محل القطاع البترولي وتدعم القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري، في ظل عمل الحكومة الجزائرية على القطيعة مع القطاع البترولي وعدم الاعتماد عليه كمحرك أساسي لدفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو التنمية الاقتصادية. ووضع استراتيجيات جديدة تدعم القطاع الزراعي للقيام بذلك.

مشكلة الدراسة:

إن تشخيص ظاهرة الادخار العائلي في الجزائر وتحديد العوامل المؤثرة فيه، يتطلب تحليل وفهم النظريات الاقتصادية المفسرة له، مما يسمح لنا بوضع نموذج اقتصادي مفسر له، على أساس العوامل المؤثرة والمحددة له، فالمشكلة الجوهرية هنا تكمن في تعدد المتغيرات الاقتصادية المفسرة للادخار العائلي في الجزائر، لذا ينبغي علينا التحقق واختبار العلاقة بين الادخار العائلي والمتغيرات الاقتصادية، من جهة، ومعرفة العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير كبير عليه من جهة أخرى. وبالتالي: ما هي المتغيرات والعوامل المحدد لمستوى الادخار العائلي في الجزائر؟

فرضية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من جملة من الفرضيات أهمها على الإطلاق:

. توجد دلالة إحصائية بين الادخار العائلي في الجزائر ومتغيرات الدراسة.

. هناك علاقة عكسية بين الادخار العائلي في الجزائر وكل من: معدل التضخم، الاستهلاك الخاص، والضرائب المباشرة.

. هناك علاقة طردية بين الادخار العائلي في الجزائر وكل من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى العرض النقدي بالمفهوم

الضيق، وأسعار الفائدة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

. اختبار الفرضيات التي تفسر طبيعة العلاقة بين الادخار العائلي في الجزائر وكل من: معدل التضخم، الاستهلاك الخاص، أسعار الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي ومستوى العرض النقدي بالمفهوم الضيق، الضرائب المباشرة.
- التحليل والكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الادخار العائلي في الجزائر وكل من: معدل التضخم، الاستهلاك الخاص، أسعار الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي ومستوى العرض النقدي بالمفهوم الضيق، الضرائب المباشرة. خلال الفترة (1970 - 2016).

- معرفة نسبة إسهام كل من: معدل التضخم، الاستهلاك الخاص، أسعار الفائدة، الناتج المحلي الإجمالي ومستوى العرض النقدي بالمفهوم الضيق، الضرائب المباشرة، في الادخار العائلي في الجزائر.
أهمية الدراسة:

لموضوع دراستنا أهمية بالغة، خاصة في ظل المستويات المتدنية للادخار العائلي في الجزائر، مما يستدعي ضرورة دراسته، وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيه. فهذه الدراسة تعطينا فكرة شاملة عن محددات الادخار العائلي في الجزائر، وتقدم لنا تحليل قياسي حديث لمحدداته، من شأنه أن يساهم بفعالية كبيرة في وضع الحلول الكفيلة من أجل النهوض به -الادخار العائلي في الجزائر- وزيادة وتحسين مستوياته على المدى القصير، كما أنه يحدد لنا الإطار العام للسياسات الاقتصادية الملائمة للرفع من حجمه وزيادة فعاليته في تمويل التنمية الاقتصادية.

الدراسات السابقة:

نتعرض في هذا الجزء لأهم الدراسات التي عالجت محددات الادخار العائلي في مختلف دول العالم، وأهم هذه الدراسات نجد:

. دراسة (ATTANASIO, OTHERS, 2000) حول اختبار العلاقة الديناميكية بين كل من معدل الادخار ومعدل الاستثمار وبين النمو الاقتصادي باستخدام قاعدة بيانات الادخار العالمي المتاحة من قبل البنك الدولي بتقسيم الدول إلى ثلاث عينات تبعاً لما يتوافر من بيانات سنوية خاصة بالمتغيرات لكل دولة وذلك للفترة من (1961-1994) حسب معدل الادخار بنسبة إجمالي الادخار القومي الاسمي إلى إجمالي الدخل القومي الاسم وتم الاعتماد على متغيرات السيطرة التالية : معدل الادخار الحكومي، كمية العمل المتاح ، معدل توقع الحياة و رأس المال البشري. توصلت الدراسة إلى أن: معدل الادخار الحكومي متغير معنوي وله تأثير سالب في معدل الادخار في أغلب نماذج الانحدار، متغير كمية العمل المتاح معنوي وله تأثير إيجابي، أثر توقع الحياة متغير معنوي أيضاً ولكن اختلفت آثاره في كل نموذج وأثر رأس المال البشري غير معنوي، تم التوصل إلى أن النمو الاقتصادي يعد عاملاً محدداً للادخار على الرغم من انخفاض قيمة المعامل المعبر عن العلاقة بينهما.

. دراسة (TOUNY, 2008) ركزت على دراسة أثر بعض المتغيرات و هي معدل نمو الدخل، معدل الفائدة، عجز الميزانية، تطور السوق المالي، عجز الحساب الجاري، ودرجة الاستقرار الاقتصادي على الادخار الكلي في مصر، وذلك للفترة (1975 - 2006) باستخدام اختبارات جذر الوحدة وطريقة انجل جرانجر للتكامل المشترك، تبين أن معدل نمو الدخل يؤثر إيجابياً في الأجلين القصير والطويل على الادخار، وتأثير معدل الفائدة معنوي و إيجابي في الأجل القصير وغير معنوي في الأجل الطويل، وكان تأثير معدل التضخم إيجابياً في الأجلين القصير والطويل وذلك بسبب الادخار بدافع الاحتياط، نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي كمقياس للتطور المالي له تأثير معنوي وإيجابي في الادخار في الأجل الطويل و تأثير غير معنوي في الأجل القصير، أخيراً إن كل من عجز الميزانية و عجز الحساب الجاري له تأثير معنوي و سلبي في الأجلين القصير و الطويل.

. دراسة (KHAN, ABDULLA, 2010)، بحثت عن طبيعة علاقة الادخار القومي بكل من متوسط دخل الفرد، معدل التضخم، معدل الفائدة على الودائع، ونسبة إعالة فئتي صغار السن و كبار السن في ماليزيا، وتبين بتطبيق طريقة

جوهانسون للتكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، أن معدل التضخم، ومتوسط دخل الفرد، و نسبة إعالة كبار السن، أكثر المتغيرات معنوية في تفسير الادخار القومي، حيث إن علاقة الادخار القومي بالدخل معنوية وسلبية، وعلاقته معنوية وإيجابية بمعدل الفائدة، ومعنوية وسلبية بمعدل إعالة كبار السن وأخيراً علاقة الادخار القومي معنوية وإيجابية بمعدل التضخم.

. دراسة (FARHAN, AKRAM, 2011) حول تحديد أثر الدخل في سلوك الادخار في باكستان، وقد اعتمدت الدراسة على تطبيق نموذج ARDL في التكامل المشترك مع نموذج تصحيح الخطأ ECM لدراسة العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين الادخار وعدد من المتغيرات المستقلة هي مستوى الدخل، معدل التضخم ونسبة السكان المعالين وتوصلت الدراسة إلى أن الدخل له تأثير معنوي و إيجابي في الادخار أما معدل التضخم وكذلك نسبة السكان المعالين فكانت ضعيفة المعنوية وتأثيرها سلبي.

. دراسة (FORGHA, 2008) حول بناء نموذج قياسي لدالة الادخار في اقتصاد الكاميرون للفترة (1970-2007)، بعد تطبيق طريقة جوهانسون للتكامل المشترك، و من نتائج نموذج تصحيح الخطأ تبين أن: الدخل و عدد المؤسسات المالية وفروعها و الاستقرار السياسي، ارتبطت بعلاقة طردية مع الادخار، في حين أن معدل الفائدة الحقيقي لم يكن ذا تأثير معنوي على الادخار.

. دراسة (حلمي، 2009) حول تقدير دالة الادخار العائلي في مصر، واعتمد الباحث على طريقة المربعات الصغرى العادية، وتوضح نتائج التقدير أن السلوك الادخاري في مصر لا يتأثر فقط بالدخل الجاري المتاح بل يتأثر أيضا بنسبة الإعالة والتي تعكس ضرورة الاهتمام بمشكلة البطالة لزيادة دخول من هم في سن العمل، ويتأثر السلوك الادخاري بالتضخم المتوقع وبالقفوات الادخارية ممثلة في أعداد البنوك العاملة، ودلت نتائج التقدير أيضا على عدم أهمية سعر الفائدة في التأثير على السلوك الادخاري مما يجعلنا نتحفظ على تشجيع الادخار برفع سعر الفائدة.

. دراسة (حرازين، 2015) قامت من خلالها بتقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2013) للتعرف على واقع الادخار في فلسطين، متبعة في دراستها طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد أشارت نتائج التقدير إلى وجود تذبذب في قيمة الادخار وذلك بسبب التقلبات السياسية، وجود علاقة طردية بين الاستهلاك النهائي، المنح والمساعدات الدولية، نصيب الفرد من الدخل المتاح والادخار، ووجود علاقة عكسية بين الاستثمار، الدين العام، معدل البطالة والادخار.

. دراسة (Krishnamra, 2015) حول سلوك الادخار العائلي وتحديد أشكال الادخار والاستثمار في تايلند، حيث أظهرت النتائج أن متوسط نسبة الادخار تساوي 29.17% من الدخل، وأن الهدف الأساسي للادخار هو الإنفاق لما بعد التقاعد، كما أظهرت النتائج أن الأفراد يميلون إلى أشكال الادخار التقليدية مثل الإيداع في البنوك، الذهب، العقارات بدلاً من الاستثمار في الأصول المالية مثل الأسهم والسندات، وبالمقابل فإن زيادة مستوى الدخل تزيد من توجه الأفراد إلى الاستثمار في الأسواق المالية وبدرجة أقل التوجه إلى أشكال الادخار التقليدية.

. دراسة (العمر، العضائية، العاليا، 2018) حول محددات الادخار العائلي في الأردن للفترة (1980 . 2014)، حيث تم صياغة نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية ليوضح العلاقة بين الادخار العائلي وأهم محدداته المتمثلة في: الناتج القومي الإجمالي، حوالات العاملين، عرض النقد، سعر الفائدة على الودائع، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الاستهلاك الخاص، الضرائب المباشرة. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأن الانحرافات قصيرة الأجل عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل يتم تصحيحها بمعدل 65%، كما بينت النتائج تأثير معنوي وسالب لكل من معدل التضخم والضرائب المباشرة على الادخار العائلي، في حين كان هنالك تأثير موجب ومعنوي لسعر الفائدة على الودائع والاستهلاك الخاص. بالمقابل لم يكن هناك أي تأثير معنوي لعرض النقد وحوالات العاملين.

. دراسة (العريبي، كنيفاتي، 2014) حول المتغيرات التي تؤثر في سلوك الادخار القومي في سورية، حيث قام الدراسة باختبار المتغيرات، و من ثم اختبار سكون السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المختارة ومدى معنويتها، ثم استخدام النكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من معدل التضخم و معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الادخار القومي، و تأثير سلبي للدخل القومي المتاح في الادخار القومي، كما أن معدل تصحيح الخطأ معنوي ونسبته 100%، مما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار القومي والمتغيرات المستقلة موضوع الدراسة.

. دراسة (سلامي، 2015) حول أهمية مدخرات القطاع العائلي، ومعرفة حجمها ضمن مكونات المدخرات المحلية والوقوف على نقاط الضعف التي تعاني منها عملية تعبئة المدخرات العائلية في الجزائر خلال الفترة (1970-2013) وأظهرت النتائج بأن المدخرات العائلية لها أهمية بالغة باعتبارها مصدر لتوفير الموارد المالية الحقيقية لتمويل البرامج الاستثمارية، كما بينت النتائج الإمكانات الادخارية المتاحة لدى العائلات الجزائرية، ورغم ذلك فلا تزال هناك عقبات تحول دون تعبئتها بالشكل السليم وهو ما يؤدي إلى قصور الادخار الفعلي عن الادخار الممكن، ويعود ذلك للأسباب التالية: انخفاض متوسط الدخل الحقيقي للفرد الجزائري، نمط توزيع الدخل وارتفاع معدل الإعالة، والوازع الديني للأفراد بسبب معدلات الفائدة، وتنامي أسلوب البيع بالتقسيط مع انتشار الاستهلاك الترفي وضعف الوعي المصرفي بشكل عام.

الجانب النظري للدراسة:

. تطور الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2016)

سوف نعتمد في دراستنا لتطور الادخار العائلي في الجزائر خلال فترة الدراسة، على الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، باعتباره البنك الوحيد الذي لديه قدرة كبيرة على جذب مدخرات القطاع العائلي في الجزائر، وتبعاً لذلك يمكن تقسيم تطور الادخار العائلي في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

. المرحلة الأولى وتمتد من سنة 1970 إلى سنة 1989:

حيث نجد أن الادخار العائلي بداية من عام 1970 كان يتطور بوتيرة ضعيفة بسبب ضعف الحوافز الادخار والأوعية الادخارية آنذاك، هذا من جهة، من جهة أخرى خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي لاحظنا ضعف معدلات الفائدة على الودائع، وعدم تبني الدولة لأي مخططات سكنية محفزة لأفراد المجتمع، أو وعود سكنية مقنعة، ناهيك عن انخفاض الدخل المتاح لدى أغلبية أفراد المجتمع الجزائري. بداية 1979 عرف الادخار العائلي ارتفاع لا بأس به نتيجة ارتفاع الدخل المتاح لدى غالبية أفراد المجتمع، وتطبيق الجزائر عن طريق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط برنامج ادخار-سيارة، وبيع سكنات للمدخرين الذين وصلوا إلى حد معين من الادخار ومدة معينة واستمر هذا الانتعاش في الادخار العائلي حتى عام 1989.

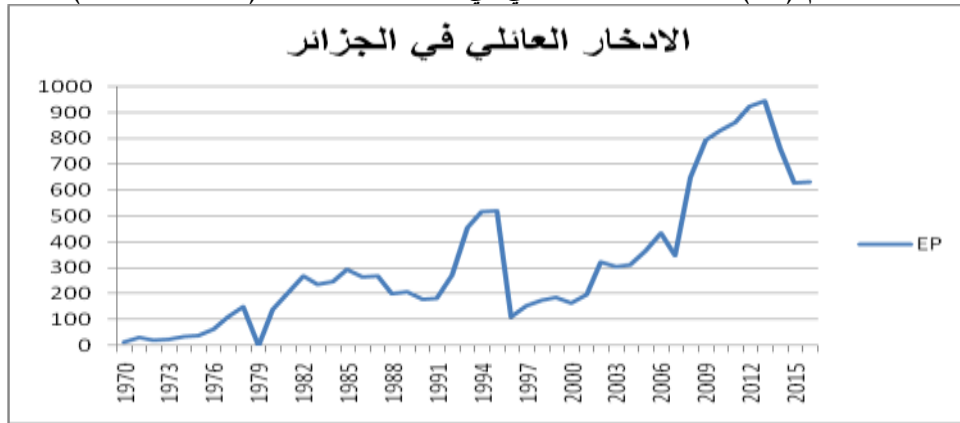
. المرحلة الأولى وتمتد من سنة 1990 إلى سنة 1999:

في سنة 1990 كان الادخار العائلي قد انخفض بسبب التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري من تحولات ومشاكل اجتماعية وأمنية، التي لعبت دوراً كبيراً في انخفاض وضعف الادخار العائلي، وفقدان الثقة من قبل أفراد المجتمع في كل الأوعية والآليات الادخارية الوطنية، لكن بعد سنة 1990 ارتفع الادخار العائلي من جديد واستمر حتى عام 1994 أين عاود الانخفاض من جديد بسبب ارتفاع معدلات التضخم آنذاك ووصول معدلات البطالة إلى مستويات خطيرة جداً. بداية من سنة 1995 تحسن مستوى الادخار العائلي بشكل محسوس واستمر في ذلك حتى عام 1999 لكن بوتيرة أقل من الوتيرة الذي شهدها ما بين 1990 و1994، ويعود هذا الارتفاع من جديد إلى حدوث تحسن مقبول في الدخل المتاح، وانخفاض معدل التضخم وبداية اقترابه من المستويات المقبولة. (سلامي، شيخي، 2008، 138).

. المرحلة الثالثة وتمتد من سنة 2000 إلى سنة 2016:

خلال هذه المرحلة وبالضبط من سنة 2000 حتى عام 2014 بلغ الادخار العائلي أقصاه في الجزائر وبوتيرة سريعة، ويعود هذا الارتفاع الكبير والسريع في مدخرات القطاع العائلي إلى البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر خلال هذه المرحلة، والتي كانت ناتجة بالدرجة الأولى عن الارتفاع الكبير لأسعار البترول في السوق العالمية، بحيث وصل سعر البترول إلى أرقام قياسية لم يشهدها العالم من قبل، ما نتج عنه ارتفاع الدخل المتاح لدى القطاع العائلي. كذلك نتج عن الارتفاع الكبير لأسعار البترول تبني الجزائر لمخططات ومشاريع وبرامج سكنية معتبرة ساهمت بشكل كبير في تحفيز وجذب مدخرات القطاع العائلي عن طريق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والبنوك العمومية الأخرى، سعياً منهم للحصول على سكنات جاهزة أو عقارات. ضف إلى ذلك أن الجزائر خلال هذه المرحلة قد تبنت برامج تنموية كبيرة، الأمر الذي تطلب منها ضخ سيولة نقدية معتبرة في الاقتصاد الجزائري مما انعكس إيجاباً على حجم الادخار العائلي. كما تميزت هذه المرحلة بتحقيق الجزائر لمعدلات نمو اقتصادية معتبرة، ومعدلات التضخم وبطالة متدانية، الأمر الذي كان له أثر إيجابي على مستويات الادخار العائلي في الجزائر. لكن في عام 2015 كان الادخار العائلي قد حقق انخفاض محسوس بسبب انخفاض أسعار البترول وظهور بوادر لأزمة اقتصادية في الأفق واستمر ذلك حتى عام 2016، خاصة مع تبني الحكومة لسياسات اقتصادية انكماشية، بتخفيض الإنفاق العام والرفع من معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ما أدى إلى ظهور بوادر لارتفاع معدلات التضخم والبطالة. والمنحنى البياني الآتي يلخص كل ما تم ذكره أعلاه:

الشكل رقم (01): تطور الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970 . 2016)



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 10

الجانب التطبيقي:

أولاً: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1- متغيرات الدراسة :

- . الضرائب المباشرة (Td): المبالغ النقدية التي تحصل من الأفراد أو الشركات مباشرة مثل الضرائب على الدخل الشخصي، الضرائب على الدخل الإجمالي، الضرائب على المرتبات والأجور، الضرائب على التركات والهبات.
- . الناتج المحلي الإجمالي (GDP): وهو عبارة عن مجمل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، ويتم هذا الأمر باستعمال مواردها المحلية من العمالة ورأس المال وموارد طبيعية. أي أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم النقدية لكل من عناصر الاستهلاك والاستثمار والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات، وصافي الصادرات التي تنتجها الدولة خلال عام محدد.
- . سعر الفائدة (I): هي مقدار ما يدفع مقابل استخدام الأصول المالية المختلفة عن كل وحدة زمنية، ويعبر عنها كنسبة مئوية لكمية المبالغ محل الإقراض والاقتراض.

. **الادخار العائلي (EP):** ذلك الجزء من الدخل الذي لا يستعمل للإتفاق على السلع الاستهلاكية، ويتم الاحتفاظ به في صور عدة مثل النقود السائلة، حسابات جارية وحسابات الادخار.

. **معدل التضخم (INF):** يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار من فترة إلى أخرى، وينعكس عنه أثار تلمس كل مستويات الدولة فعلى مستوي المستهلكين يؤثر التضخم على قدراتهم الشرائية مما ينعكس سلبا على مستوى معيشتهم وبالمثل الشركات الصناعية حيث ترتفع أسعار المواد الخام كذلك على مستوى الدولة حيث تتخفف القوة الشرائية لعملائها إمام العملات الأخرى.

. **الاستهلاك الخاص (Cp):** مجمل إنفاق الأفراد أو العائلات على السلع الاستهلاكية خلال فترة معينة، فهو يشمل مجمل السلع الاستهلاكية المشتراة التي يظل معظمها قابلا للاستهلاك والاستخدام بعد نهاية الفترة التي نحن بصدددها.

. **العرض النقدي:** أجمع الاقتصاديون على أن عرض النقود يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: عرض النقود بالمعنى الضيق وعرض النقود بالمعنى الواسع و عرض النقود بالمعنى الأوسع. إلا أننا سنكتفي بالإشارة فقط إلى النوع الأول تماشيا مع متطلبات الدراسة. **فعرض النقود بالمعنى الضيق (M1)**، يتحكم فيه طرفان هما المصارف التجارية العاملة بالدولة والمصرف المركزي الذي لديه سلطة إصدار العملة، وهذا النوع من العرض يشمل العملة المتداولة خارج المصارف التجارية مضاف إليه الودائع تحت الطلب، وهي ما تعرف بالودائع الجارية. وبالتالي يمكن التعبير عن العرض

$$M_1 = C + D$$

حيث:

M_1 : العرض النقدي بالمفهوم الضيق

D : الودائع تحت الطلب

C : العملة في التداول

2. علاقة الادخار العائلي بمتغيرات الدراسة وفقا للمنطق الاقتصادي: من خلال النظريات الاقتصادية، نستطيع أن نقول بأن:

. العلاقة بين الادخار العائلي والنتاج المحلي الإجمالي، علاقة طردية.

. العلاقة بين الادخار العائلي والعرض النقدي، علاقة طردية.

. العلاقة بين الادخار العائلي والتضخم، علاقة عكسية.

. العلاقة بين الادخار العائلي والضرائب المباشرة، علاقة عكسية.

. العلاقة بين الادخار العائلي وسعر الفائدة، هي علاقة طردية.

. العلاقة بين الادخار العائلي والاستهلاك الخاص، هي علاقة عكسية،

3- حدود الدراسة :

اقتصرت هذه الدراسة على 7 مؤشرات للاقتصاد الجزائري والمتمثلة في: معدل التضخم (INF)، الادخار العائلي (EP)، الضرائب المباشرة (Td)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، العرض النقدي بالمفهوم الضيق (M1)، سعر الفائدة (I)، الاستهلاك الخاص (Cp). كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذين المؤشرين خلال الفترة (1970 - 2016).

ثانيا: منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1- مصادر البيانات: تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (معدل التضخم (INF)، الادخار العائلي (EP)، الضرائب المباشرة (Td)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، العرض النقدي بالمفهوم الضيق (M1)، سعر الفائدة (I)،

الاستهلاك الخاص ((Cp)) من الجهات المتخصصة مثل: صندوق النقد العربي، المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية. وقد غطت هذه البيانات الفترة (1970 - 2016).

2- معالجة البيانات : لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (EViews10) لمعالجة بيانات متغيرات الدراسة من أجل تقدير نموذج الدراسة.

ثالثا: نموذج الدراسة:

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة، وهي منهجية ARDL الذي طورها كل من:

(1998) Pesaran, Shinand and Sun (1997)، (2001) Pesaran et Al.

إذ أن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج الـ ARDL يعطي أفضل النتائج للمعاملات في الأمد الطويل، وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، لذا يعتبر نموذج الـ ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 47 مشاهدة ممتدة من عام 1970 إلى 2016.

نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية، تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعاملات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل.

تتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في إتباع الخطوات التالية .:

. اختبار استقراريه السلاسل الزمنية: اختبار جذور الوحدة للاستقرار

. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds.

. تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL.

. تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ARDL - ECM

. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات.

1- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية : اختبار جذور الوحدة للاستقرار :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراريه السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها. لقد تم استخدام اختبار ديكي - فولر المطور واختبار فيليب بيرون، لاختبار وجود جذر الوحدة أو الإستقرارية في جميع متغيرات محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بان المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي انه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بان المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي انه مستقر .

2- منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

سوف نستخدم هنا أيضا منهجية ARDL التي طورها كل من Shinand 1998 and Sun و Pesaran 1997 تقوم هذه الدراسة باستخدام هذا النموذج في إطار منهج الحدود Bounds test ويعود السبب في اختيار هذا النموذج مقارنة بغيره من الطرق الأخرى لاختبار التكامل المشترك، كطريقة داربن واتسون CRDW Test أو طريقة جوهانسن Johansen Cointegration Test في إطار نموذج VAR أو طريقة انجل جرانجر ذو الخطوتين Engle. Granger،

إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية وسكونها و منه فإن اختيار طريقة Pesaran باستخدام منهج الحدود تعدّ الأفضل. حسب، Pesaran فإن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، إذا كانت مستقرة عند مستوياتها (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) أو خليط من الاثنين. حيث يتمثل الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار في: أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2)، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك. ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار (UCEM) يقدم كل من Pesaran et al نموذج حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود.

ونظراً لأن المتغيرات محل الدراسة عبارة عن ست متغيرات، فإن إجراء اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات طبقاً لمنهج (UCEM) يتم من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لكل متغير من هذه المتغيرات على اعتبار متغير تابع من خلال النماذج التالية:

$Td = f(INF, EP, M1, GDP, Cp, I)$	النموذج الأول
$EP = f(INF, Td, M1, GDP, Cp, I)$	النموذج الثاني
$INF = f(EP, Td, M1, GDP, Cp, I)$	النموذج الثالث
$M1 = f(INF, Td, GDP, EP, Cp, I)$	النموذج الرابع
$CP = f(INF, Td, M1, EP, GDP, I)$	النموذج الخامس
$I = f(INF, Td, M1, EP, GDP, Cp)$	النموذج السادس
$GDP = f(INF, Td, M1, EP, I, Cp)$	النموذج السابع

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننقل بعدها إلى تقدير معاملات الأجل الطويل و كذا معاملات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير. ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج:

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بينمستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5$$

3- تقدير نموذج التوازن في المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL:

بعد التأكد من وجود فقط علاقة وحدة التكامل المشترك بين المتغيرات يتم قياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، و تتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وقد اعتمدنا على فترات التباطئ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion) بالنسبة للنموذج محل الدراسة. وقبل اعتماد نموذج ARDL المختار بواسطة SBC لاستخدامه في تقدير نموذج الأجل الطويل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

. اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي BG

. اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH

. اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية Jarque – Bera

. اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج Ramsey Reset.

4- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL - ECM:

لغرض قياس العلاقة قصيرة الأمد، يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ، حيث ان هذا النموذج له ميزتان: الأولى: هي قياس العلاقة قصيرة الأمد والثانية: هي أنه يقاس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي.

5- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات Stability Test:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares وبعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما: تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائماً نجدها مصاحبة لمنهجية يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من: CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95%. (طالبي، برقوقي، 2015، 13 - 23).

رابعاً: تحليل نتائج الدراسة القياسية:

1. اختبار جذر الوحدة: يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية و رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم: اختبار فيليبس بارون، و الجدول رقم (01) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Pr	None	Pr	Trend and intercept	Pr	intercept	t	P.P	الخصائص
								المتغيرات
0.4157	-0.682865	0.2919	-2.577487	0.1438	-2.412974	t	I(0)	logINF
0.0000	-8.283648	0.0000	-8.152960	0.000	-8.188156	t	I(1)	
1.0000	5.016764	0.9820	-0.460250	0.2592	-2.065261	t	I(0)	logGDP
0.0217	-2.310568	0.0001	-5.701922	0.0001	-5.058914	t	I(1)	
0.9946	2.338583	0.3921	-2.364983	0.1793	-2.290194	t	I(0)	logM1
0.0941	-1.643250	0.0003	-5.431294	0.0001	-5.110286	t	I(1)	
1.0000	4.189396	0.9674	-0.695160	0.3653	-1.822505	t	I(0)	logCp
0.0952	-1.637638	0.0003	-5.462200	0.0002	-4.926833	t	I(1)	
1.0000	5.696126	0.3637	-2.422492	0.8896	-0.459909	t	I(0)	logTp
0.0030	-3.059207	0.0001	-5.796359	0.0000	-5.850731	t	I(1)	
0.9260	1.090485	0.1527	-2.965618	0.0688	-2.781327	t	I(0)	logEP
0.0000	-7.455411	0.0000	-7.663167	0.0000	-7.611317	t	I(1)	
0.8086	0.446632	0.8756	-1.299788	0.6132	-1.318543	t	I(0)	logI
0.0000	-6.963851	0.0000	-7.073102	0.0000	-7.059135	t	I(1)	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EViews10

يتضح من خلال الجدول رقم (01) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة بأن لها جذر الوحدة ويمكن رفض هذا الفرض بالنسبة للفرق الأول لهذه المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة (1)، ومنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

2. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لمنهج الحدود، إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نرفض الفرض البديل، ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ويوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لمنهج الحدود.

(M. HASHEM PESARAN, YONGCHEOL SHIN, RICHARD J. SMITH, 2001, 300)

والجدول رقم (02) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة

مستوى المعنوية			القيم الحرجة	قيمة F المحسوبة
10%	5%	1%		
1.75	2.04	2.66	الحد الأدنى $I(0)$	4.410591
2.87	3.24	4.05	الحد الأعلى $I(1)$	

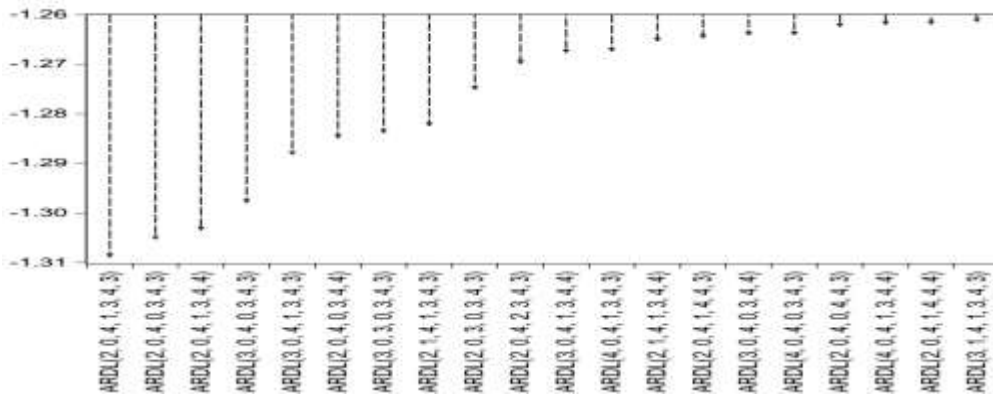
المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

يتبين من الجدول رقم (02) أن قيمة إحصائية F المحسوبة جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود (bounds test) التي حددها (Pesaran) في ظل عدم وجود حد ثابت واتجاه عام للدالة، ما يعني أنه يمكننا رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل بأن الادخار العائلي وكل من: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الفائدة، العرض النقدي بالمفهوم الضيق، الضرائب المباشرة، الاستهلاك الخاص، هي متغيرات متكاملة معاً ويتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%.

3. تقدير علاقة المدى الطويل: نموذج انحدار التكامل المشترك:

ما دام هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل حيث أن معاملات المدى الطويل تمثل المرونات. وفي هذا الإطار فإن النموذج الأمثل الذي يعطي أدنى قيمة لمعيار (AIC) هو النموذج $ARDL(2,0,4,1,3,4,3)$ ، حيث تم تحديد أقصى عدد فترات الإبطاء ب: 4 فترات، وبالتالي تم اختيار النموذج $ARDL(2,0,4,1,3,4,3)$ لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل، كما يوضحه الشكل رقم (02):

الشكل رقم (02): النموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويلة الأجل
Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EViews10

باستخدام المعيار (AIC)، كما هو موضح في الشكل أعلاه، تم اختيار النموذج $ARDL(3,0,2,2,4,2,4)$ ، لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل، إذ يتضح من الجدول رقم (03) نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews10 موضحة فيما يلي:

الجدول رقم (03): نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك

المتغيرات	المعاملات المقدرة	الاحتمال Prob.
D(logCp)	-0.889107	0.0456
D(logGDP)	0.726537	0.0037
D(logI)	-0.035395	0.9197
D(logINF)	0.450530	0.0025
D(logM1)	2.279583	0.0000
D(logTd)	-1.686845	0.0002
R²	DW 0.951212	1.970494

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EViews10

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج المعادلة الآتية:

$$\log(EP) = 0.726537 \log(GDP) + 0.450530 \log(INF) + 2.279583 \log(M1) - 0.889107 \log(Cp) - 0.035395 \log(I) - 1.686845 \log(Td)$$

من خلال الجدول رقم (03)، نجد أن المرونات المقدرة كلها جاءت معنوية ما عدا مرونة سعر الفائدة، لتدل على القدرة التفسيرية للمحددات المقترحة للادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2016)، حيث نجد أن 95% من التغير في الادخار العائلي في الجزائر يمكن تفسيره بالتغير في: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، العرض النقدي بالمفهوم الضيق، الضرائب المباشرة، الاستهلاك الخاص. وهي نسبة مرتفعة تدل على جودة توفيق النموذج، كما أن نتائج هذا النموذج تتفق إلى حد ما مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.

تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم والعرض النقدي بالمفهوم الضيق بـ: 1% إلى ارتفاع حجم الادخار العائلي في الجزائر بـ: 0.45%، و 2.27% على الترتيب، بينما زيادة كل من الاستهلاك الخاص والضرائب المباشرة بـ: 1% تؤدي إلى انخفاض حجم الادخار العائلي في الجزائر بـ: 0.88% و 1.68% على الترتيب، أما فيما يخص معدل الفائدة ليس له أي تأثير على مستوى الادخار العائلي في الجزائر.

إن العلاقة الطردية للادخار العائلي في الجزائر مع الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى أن المستهلك الجزائري يخطط لأفق زمني مفتوح، أي لحياته وحياة ورثته من بعده، وأن الاستهلاك في أي سنة يعتمد على الثروة التي تضم المدخرات والدخل الحالي والقيمة الحالية للدخول المتوقعة في المستقبل، و عليه وفقا لذلك فإن الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤثر ايجابيا على الادخار العائلي، كما كان متوقع، إذا أن المستهلك في هذه الحالة يخطط لحياته و حياة أسرته من بعده، فأى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الادخار العائلي بهدف زيادة الميراث المتروك للعائلة، وهذا ما يتماشى مع نظرية الثروة في الاستهلاك.

تفسر العلاقة الطردية بين الادخار العائلي ومعدل التضخم في الجزائر بأن الفرد الجزائري لما يرتفع معدل التضخم يخفض من إنفاقه الاستهلاكي ويزيد من مستوى ادخاره بدافع الحيطة والحذر، ويهدف الاحتياط من المجهول في المستقبل. تساهم الزيادة في عرض النقود بالمفهوم الضيق في الجزائر في زيادة مستوى الادخار العائلي، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أن النظام المالي والمصرفي في الجزائر قد نجح في زيادة الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع، فبرامج التنمية الاقتصادية المتبعة من قبل الجزائر قد ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم السيولة النقدية في الاقتصاد والذي ساهم بدوره في زيادة تعبئة مدخرات الأفراد لدى النظام البنكي.

من جهة أخرى تفسر العلاقة العكسية للادخار العائلي في الجزائر مع الضرائب المباشرة، إلى أن زيادة الضرائب المباشرة تؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح وبالتالي ينخفض الادخار العائلي تبعا لذلك.

في نفس السياق يؤدي زيادة الاستهلاك الخاص إلى انخفاض حجم الادخار العائلي، وهي نتيجة كما كان متوقع، الأمر الذي يمكن تفسيرها بانطباق نظرية دورة حياة الاستهلاك على الاقتصاد الجزائري، والتي ترى أن قرار تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار يعتمد على التفضيل بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي.

إن عدم استجابة الادخار العائلي لتغيرات أسعار الفائدة يعود إلى أن النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة لا تتماشى والسلوك الادخاري للعائلات في الجزائر، ولعل من الممكن تفسير ذلك بأن العائلات الجزائرية وبحكم وزعها الديني فإنها حين تقوم بالادخار لا تأخذ بعين الاعتبار معدل الفائدة الذي تحرمه الشريعة الإسلامية.

وبالنظر إلى مرونة الادخار بالنسبة للمتغيرات المفسرة له نجد أن المحدد الأول للادخار في الجزائر هو العرض النقدي بالمفهوم الضيق (2.27)، ثم الضرائب المباشرة (1.68)، فالاستهلاك الخاص (0.88)، وبعد ذلك يأتي الناتج المحلي الإجمالي (0.72)، وأخيرا معدل التضخم (0.45).

4. الاختبارات التشخيصية:

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدى ملائمة النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة في الأجل الطويل، كما هي مبينة في الجدول رقم (04) الآتي:

الجدول رقم (04): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	0.035045	0.9656
	Chi-Square	0.166785	0.9200
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	1.884056	0.389837
عدم ثبات التباين ARCH	F-statistic	0.068376	0.7995
	Chi-Square	0.068533	0.7935
استقرار النموذج Ramsey-Reset	T-statistic	1.396617	0.1786
	F-statistic	1.950538	0.1786

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول رقم (04)، نلاحظ أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي من درجات أعلى من الدرجة الأولى، وأنها تتوزع توزيعاً معتدلاً، وتباينها ثابت، فضلاً عن عدم وجود أخطاء في تعيين النموذج عند مستوى معنوية، إذ تشير إحصائية LM(BG) إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، كما تشير إحصائية ARCH إلى عدم رفض فرضية عدم القائل بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

كذلك تشير إحصائية (JB) إلى عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذجين محل التقدير، كما تشير إحصائية (Ramsey-Reset) إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المذكور، أي تشير إلى استقرار النموذج المستخدم. وترتيباً على نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، يمكن اتخاذ قرار بصلاحيّة استخدام هذه النماذج في تقدير العلاقة طويلة الأجل.

5. تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير:

تتمثل الخطوة الأخيرة في تحليل ARDL في تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين الادخار العائلي ومحدداته الرئيسية في الأجل القصير، باستخدام نموذج $ARDL(2,0,4,1,3,4,3)$ ، كما يتضح من الجدول رقم (05) إن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ معنوي ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، فضلاً عن ارتفاع قيمته، إذ بلغت (-1.172495) ، أي أنه خلال 8 أشهر و نصف يتم تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير، وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل (تقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل)، وأن كل المحددات المقترحة للادخار العائلي لها أثر معنوي في الأجل القصير، و في حقيقة الأمر العلاقة في الأجل الطويل هي التي يعتمد عليها في دراسة العلاقات بين الادخار العائلي والمتغيرات المستقلة لإثبات فرضيات البحث لأن العلاقة قصيرة الأجل قد تتحرف أو تتذبذب فالمهم هو العودة إلى التوازن أي العلاقة في الأجل الطويل.

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

الاحتمال prob.	المعاملات المقدرّة	المتغيرات
0.0145	0.434677	$D(\text{LOGEP}(-1))$
0.0494	-0.964248	$D(\log \text{GDP}(-2))$
0.0196	1.000682	$D(\log \text{GDP}(-3))$
0.0270	-1.857284	$D(\text{LOGCp})$
0.1094	0.474416	$D(\log I)$
0.0086	-0.329729	$D(\text{LOGINF}(-2))$
0.0015	-3.100114	$D(\text{LOGM1}(-1))$
0.0017	-2.076753	$D(\log M1 (-3))$
0.0008	1.655260	$D(\text{LOGTd}(-2))$
0.0000	-1.172495	$\text{CointEg}(-1)$
1.970494	DW	0.775524 R^2

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير، نجد بأن:

. الادخار العائلي في الجزائر المبطن بفترة واحد يؤثر على الادخار العائلي، إذ أن زيادة الادخار العائلي المبطن بفترة واحد بـ: 1% يؤدي إلى زيادة الادخار العائلي بـ: 0.43% وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة بعض الشيء مع نظرية الدخل الدائم لفريدمان.

. الادخار العائلي يرتبط ارتباطاً عكسياً مع الناتج المحلي الإجمالي المبطن بفتريتين، و يكون تأثيره سلبياً و معنوي بنسبة 0.96% أما الناتج المحلي الإجمالي المبطن بثلاث فترات فإن تأثيره على الادخار العائلي إيجابي و معنوي بنسبة قدرها

1%، و بالتالي نجد بأن أفراد المجتمع في الجزائر، مزيج بين من يخططون لحياتهم فقط (فئة الشباب)، و بين من يخططون لحياتهم و حياة من بعدهم (أرياب العائلات بصفة عامة و المتزوجين)، ففي بداية عمل الشاب الجزائري يكون تخطيطه فقط لحياته و كيف يقوم ببنائها، في هذه الحالة تكون العلاقة بين الادخار العائلي و نمو الناتج المحلي الإجمالي ايجابية، لكن عندما يتزوج الفرد و يصبح له أولاد يتغير تخطيطه و لا يأخذ بعين الاعتبار حياته فقط بل و حياة أولاده و عائلته من بعده (زيادة الميراث المتروك للأبناء)، في هذه الحالة يكون لنمو الناتج المحلي الإجمالي أثر سلبي على الادخار العائلي، و قد جاءت هذه النتيجة مطابقة لنظرية الثروة في الاستهلاك.

. الادخار العائلي يرتبط ارتباطا عكسيا مع الاستهلاك الخاص في المدى القصير، أي للاستهلاك الخاص أثر سلبي ومعنوي على الادخار العائلي في المدى القصير وبنسبة قدرها 1.85%، وبالتالي فنظرية دورة حياة الاستهلاك تنطبق على الاقتصاد الجزائري في المدى القصير أيضا. وهذه النتيجة جاءت كما كان متوقع في الدراسة.

. الادخار العائلي في الجزائر لا يتأثر بمعدل الفائدة في المدى القصير، بمعنى أن معدل الفائدة تأثيره على الادخار العائلي غير معنوي، ما يعني أن النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري حتى في المدى القصير. وقد جاءت هذه النتيجة عكس ما كان متوقع.

. الادخار العائلي يرتبط ارتباطا عكسيا مع معدل التضخم المبطن بفترتين، بمعنى أن لمعدلات التضخم السابقة أثر على السلوك الادخار للعائلات ويستمر لمدة سنتين، فمن خلال هذه الدراسة وجدنا أن لمعدل التضخم المبطن بفترتين تأثير معنوي وسالب بنسبة 0.32% على الادخار العائلي، مما يفسر بأن ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر تتسبب في انخفاض القوة الشرائية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود بالمستقبل ويدفع أفراد المجتمع باتجاه تقليل الادخار وزيادة الاستهلاك ويستمر هذا السلوك فترتين من ارتفاع معدل التضخم.

. للادخار العائلي علاقة عكسية بالعرض النقدي بالمفهوم الضيق المبطن بفترة، والمبطن بثلاث فترات، بمعنى أن الادخار العائلي في الجزائر يتأثر مستوى الكتلة النقدية لسنوات سابقة، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة أن للعرض النقدي بالمفهوم الضيق المبطن بفترة و المبطن بثلاث فترات أثر سلبي و معنوي على الادخار العائلي في الجزائر بنسبة 3.1% و 2.07% على الترتيب، وهذا أمر طبيعي إذ أن زيادة العرض النقدي في أول الأمر يحدث صدمة في جانب العرض سرعان ما يتم التكيف معها سواء في جانب الطلب على النقود أو في الجانب الحقيقي، إلا أن هذا التعديل أو التكيف في الجانب النقدي، وبين الجانب النقدي والجانب الحقيقي، من أجل العودة إلى حالة التوازن من جديد، يستغرق وقت، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية للنقود فيزيد مستوى الاستهلاك الخاص وينخفض الادخار العائلي. وهذه النتيجة جاءت عكس ما كان متوقع في هذه على الأقل في المدى القصير

. للادخار العائلي علاقة طردية مع الضرائب المباشرة المبطنة بفترتين، بمعنى أن الادخار العائلي في الجزائر يتأثر ايجابيا بالضرائب المفروضة في السنوات السابقة، حيث توصلنا من خلال دراستنا إلى أن للضرائب المباشرة المبطنة بفترتين أثر ايجابي و معنوي على الادخار العائلي في الجزائر بنسبة: 1.65%، و يمكن تفسير هذه النتيجة غير المتوقعة بأن زيادة معدلات الضرائب المباشرة يؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح لدى الأفراد، وإذا كانت هناك بوادر للتشاؤم فيما يخص مستقبل الوضعية الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، واحتياطا لما هو قادم فيما يخص فرض ضرائب مباشرة جديدة، فإن أفراد المجتمع يتجهون إلى تخفيض استهلاكهم الخاص على حساب الادخار، مما ينتج عنه زيادة حجم الادخار العائلي. كذلك زيادة الضرائب المباشرة خاصة على أرباح الشركات والمؤسسات من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي من قبل أفراد المجتمع خاصة على السلع الكمالية وغير الضرورية فيعكس هذا الأمر على زيادة الادخار العائلي، ونفس الشيء يحدث إذا اعتبر أفراد المجتمع أن هذا

الارتفاع في المستوى العام للأسعار عرضي، فإنهم يؤجلون استهلاكهم الحالي حتى يعود الاقتصاد إلى وضعيته المرغوبة مما يساهم في زيادة الادخار العائلي. وتستمر هذه الوضعية في الاقتصاد الجزائري لفترتين عن أول زيادة في معدلات الضرائب المباشرة.

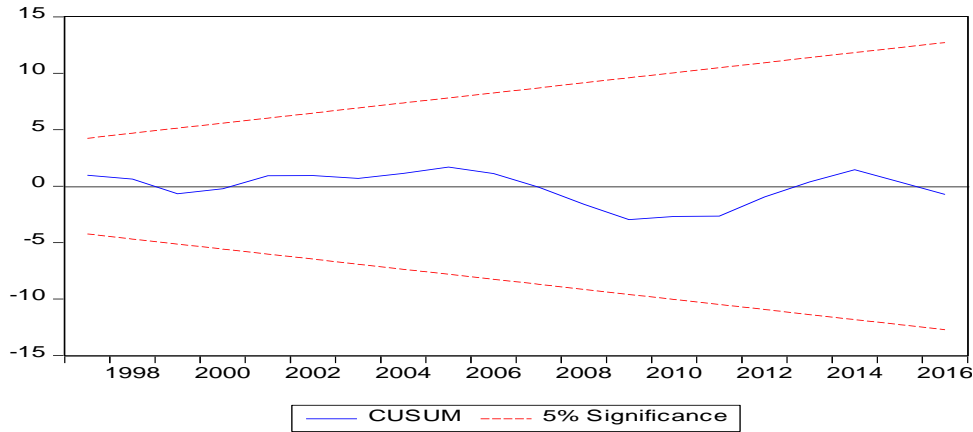
. حد تصحيح الخطأ معنوي وبأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، كما أن قيمته مرتفعة حيث بلغت تقريبا 117.2%، مما يدل على أن تصحيح اختلال الأجل القصير يكون بعد 8 أشهر ونصف ($1/1.172=0.85$).

6. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

يتمثل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل في خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUMSQ)، و يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر بصيغة UECM لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، و من ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.

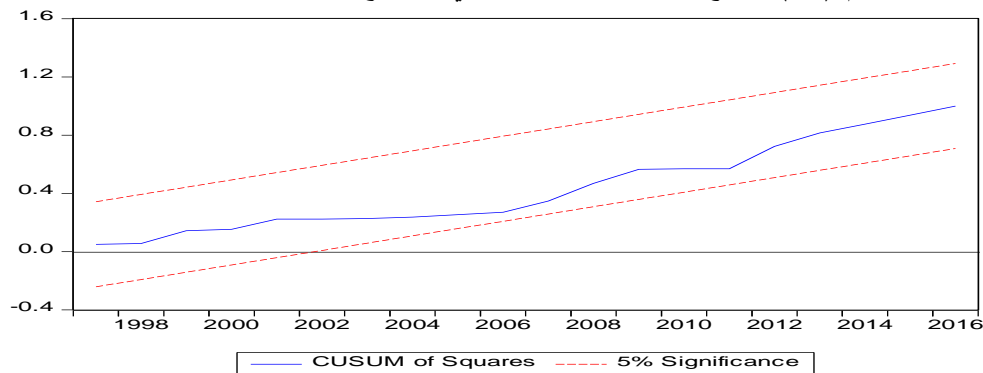
يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدر لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلية عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (03): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائية CUSUM



المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EViews10

الشكل رقم (04): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائية CUSUMSQ



المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EViews10

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لمحددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970 . 2016) توصلنا إلى النتائج الآتية:

. جاءت العلاقة طردية بين الادخار العائلي في الجزائر والنتائج المحلي الإجمالي في المدى طويل كما كان متوقع ومتماشية مع المنطق الاقتصادي، رغم تدبب هذه العلاقة في المدى القصير .

. العلاقة بين الادخار العائلي في الجزائر ومعدل التضخم علاقة عكسية في المدى القصير، وبالتالي فقد جاءت كما كانت متوقعة ومتماشية مع المنطق الاقتصادي، إلا أنها أصبحت طردية في المدى الطويل عكس ما كان متوقعا .

. العلاقة بين الادخار العائلي والاستهلاك الخاص علاقة عكسية في المدى القصير والطويل، بمعنى جاءت وفق ما هو متوقع ومتماشية مع المنطق الاقتصادي.

. كذلك العلاقة بين الادخار العائلي والضرائب المباشرة علاقة طردية في المدى القصير، بمعنى جاءت عكس ما هو متوقع وغير متماشية مع المنطق الاقتصادي، لكن سرعان ما أصبحت هذه العلاقة كما كان متوقع في المدى الطويل، بمعنى طردية.

. جاءت العلاقة بين الادخار العائلي والعرض النقدي بالمفهوم الضيق عكسية في المدى القصير، بمعنى جاءت عكس ما هو متوقع وغير متماشية مع المنطق الاقتصادي، لكن سرعان ما أصبحت هذه العلاقة كما كان متوقع في المدى الطويل ووفق المنطق الاقتصادي، بمعنى طردية.

. أما فيما يخص العلاقة بين الادخار العائلي ومعدل الفائدة لم يكن له أي أهمية أو دلالة إحصائية مع سلوك الادخار العائلي في الجزائر، سواء في المدى القصير أو على المدى الطويل، بمعنى جاءت هذه النتيجة عكس ما هو متوقع وغير متماشية مع المنطق الاقتصادي

. المحددات الأساسية للادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة المدروسة تتمثل في: العرض النقدي بالمفهوم الضيق، الضرائب المباشرة، الاستهلاك الخاص، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم.

. بالنظر إلى مرونة الادخار العائلي بالنسبة إلى المتغيرات المفسرة له نجد بأن المحدد الأول للادخار العائلي في الجزائر يتمثل في: العرض النقدي بالمفهوم الضيق بمرونة (2.27)، ثم الضرائب المباشرة بمرونة (1.68)، فالاستهلاك الخاص بمرونة (0.88)، وبعد ذلك يأتي الناتج المحلي الإجمالي بمرونة (0.72)، وأخيرا معدل التضخم بمرونة (0.45).

. لا تنطبق منطق النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري.

. منطق نظرية دورة حياة الاستهلاك ينطبق على الاقتصاد الجزائري.

. تنطبق نظرية الثروة في الاستهلاك على خصوصيات الاقتصاد الجزائري.

. افتراض الدخل الدائم لفريدمان أستطاع أن يبين لنا بأن سلوك الادخار العائلي في الجزائر يتأثر أيضا بالادخارات العائلية السابقة. وهذا دليل عملي على صحتها في الاقتصاد الجزائري.

من خلال النتائج السابقة توصلنا إلى أننا:

. نرفض الفرضية القائلة بأن هناك دلالة إحصائية بين الادخار العائلي في الجزائر ومتغيرات الدراسة المختارة.

. نرفض الفرضية القائلة بأن هناك علاقة عكسية بين الادخار العائلي في الجزائر وكل من: معدل التضخم، الاستهلاك الخاص، والضرائب المباشرة.

. نرفض الفرضية القائلة بأن هناك علاقة طردية بين الادخار العائلي في الجزائر وكل من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى العرض النقدي بالمفهوم الضيق، وأسعار الفائدة.

التوصيات:

- . تحفيز الادخار العائلي النشط والفعال والعمل على تحرير المدخرات بدافع الاحتياط الناتجة عن ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر خاصة في ظل المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري.
- . تنمية الوعي الادخاري لدى أفراد المجتمع، وتوفير القنوات والأوعية الادخارية المناسبة لاستقطاب وجذب مدخرات الأفراد خاصة ذوي الدخل المرتفع.
- . ضبط النمط الاستهلاكي لدى أفراد المجتمع خاصة في فترات التفاؤل والانتعاش الاقتصادي.
- . تخفيض الضرائب المباشرة لما لها من تأثير مباشر على الادخار العائلي خاصة في فترات الرخاء الاقتصادي.
- . تشجيع الأفراد على الادخار من خلال توفير الأوعية الادخارية الملائمة وتوسيعها، ورفع معدل الفائدة عليها.
- . العمل على وضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بزيادة عوائد الادخار العائلي وتخفيض الطلب الاستهلاكي للأفراد.
- . العمل على وضع الآليات والبرامج التي تساعد على الرفع من كفاءة الادخار العائلي وتوجيهه نحو تمويل التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع والمصادر

. باللغة العربية:

- . البسام خالد، (2005)، نموذج الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة (1970-2002)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 19، العدد (1)، المملكة العربية السعودية.
- . الحرازين رهام، (2015)، تقدير دالة الادخار في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- . حسن عبد الرحمن العمرو، راضي محمد العضايبة، أفتان على العلايا، (2018)، محددات الادخار العائلي في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، الأردن.
- . حلمي محمود، (2009)، تقدير دالة الادخار العائلي في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جمهورية مصر العربية.
- . خليل سامي، (1994)، التحليل الاقتصادي الكلي، الكتاب الثاني، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت.
- . سلامي احمد، (2015)، مخدرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013) المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر.
- . سلامي احمد، شيخي محمد، (2008)، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر للفترة (1970-2005)، مجلة الباحث، عدد 6، الجزائر.
- . طالبى بدر الدين، برفوقى إبراهيم، (2015)، نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) خلال الفترة (1980-2014)، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، القليعة، الجزائر.
- . العريبد عدنان، كنيفاتي روبا، (2014)، المحددات الرئيسة للادخار القومي في سورية دراسة قياسية للفترة (1980-2012)، مجلة جامعة تشرين، للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 2، سوريا.

. باللغة الأجنبية:

- ATTANASIO, O., PICCI, L. & SCORCU, A. (2000), Saving, Growth, and Investment. Review Of Economics And Statistics. Vol.82, No.2.
- FARHAN, M. ; AKRAM, M. (2011), Does Income Level affect Saving Behaviour in Pakistan? An ARDL approach to co-integration for empirical assessment. Far East Journal of Psychology and Business, Vol.3.
- FORGHA, N. (2008), Econometric Models of Consumption and Savings Functions in Cameroon: An Error Correction Methodology. International Review of Business Research Papers , Vol, 4.
- KHAN, H. & ABDULLA, H. (2010), Saving Determinants in Malaysia. Jurnal Ekonomi Malaysia, Vol.44.
- KRISHNAMRA, P. and Suppakitjarak, N. (2015). Household Saving Behavior and Determinants of the investment in Thailand, Journal of Economics, Business and Management, 3 (3).
- MOHAN, R. (2006), Causal Relationship Between Savings and Economic Growth in Countries with Different Income Levels. Economics Bulletin, Vol. 5, No. 3, 2006.
- PESARAN, H. M. , YONGCHEOL, S., RICHARD, J. S., (2001), BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, J. Appl. Econ. 16: 289-326.
- TOUNY, M. (2008), Determinants of Domestic Saving Performance in Egypt: An Empirical Study. Journal of Commercial Studies and Researches, Faculty of Commerce, Benha University, No.

